في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر
بعد أما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فإن له علما وأما علما فهو ذو علم لأن المصدر لا يعمل
فيما تقدم فلو كان المصدر الثاني أما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب
الأخفش إلى أن المعرف بال والمنكر كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب
الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفنا عالم
قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد
عليه في الجواب. ومما جاء أيضا بعد خبر شبه به مبتدأ كزيد زهير شعرا
مذهب الشيخ أن شبه به مبتدأ وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وإنما
حذف مثل لنزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعرا حال في تقدير الصفة أي
شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير
مستتر في زهير لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا
تمييزا لما أنهم في مثل المجزومة وهي العاملة جيد قاله الحطاب في الإيضاح واستظهره
أبو حيان في الارتشاف والموضح في المغني أو عن نحو ابن جني بال الدالة على الكمال
نحو أنت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل إذ معناه الكامل
وفي الخاطريات لابن جني أن الرجل فيهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في موضع
أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فيهما وأدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهما
وتأدب أدبا انتهى وقال في الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزا كأنه قال أنت الكامل أدبا
أي أدبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاثة آراء حال مفعول مطلق تمييز
وتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه أن المصدر هو الحال ومذهب
المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله وإنما عامله محذوف من
لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور
وليس في موضع الحال وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا
ركض وكذا ما فيه وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب
المبرد إلى قياسه فيما كان نوعا من عامله وفاته الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد أما
وخبر شبه به مبتدأ وفيما إذا كان الخبر معرفا بال الدالة على الكمال

فصل

وأصل صاحب الحال التعريف لأنه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة
لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة
كأن تقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير عزة لمية موحشا
طلل وتمامه عند الأعلم يلوح كأنه خلل وروى لمية موحشا طلل قديم عفاه كل أسحم
مستديم فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من
النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني أن تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ
الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى
هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو الوصف وما ذكر من أنه حال من النكرة
هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الخبر وهذا القول مبني
على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لأنه يجب أن يكون عاملها والحال

وج

وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بأن الحال خبر فجعلها لأظهر الاسمين
أولى من جعلها لأخفضهما فيستويان لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن
خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر ولا ضمير
فيه إذا تقدم وهذا لا أبو بكر ولا بعضهم عليه ولا أبين منه وتعقبا منع العجما بقول
ابن جني في علية وحم الله السلام أن العطف على الضمير في الظرف وقد الطلل بفتح الطاء
المهملة واللام الأولى ما شخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذي لا أنيس فيه وخلل
بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة
بالذهب أو يكون صاحبها مخصوصا بإضافة أو وصف كقراءة بعضهم وهو إبراهيم بن أبي عبلة
ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف
بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور
الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدأ ومن قول الشاعر نجيت
يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا. فمشحونا حال
من فلك لوصفه بماخر ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة
الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحتا وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين
المعجمة والحاء المهملة المملوء ونبين منه أي من المختص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل
أمر حكيم أمرا من عندنا قاله الناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فإنهما أعربا أمرا
المنصوب حالا من أمر المجرور بالإضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما إنه لا يأتي الحال
من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه أو عاملا في الحال
وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ما له في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالإضافة وفي
نصب أمرا أوجه أحدها أنه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على المصدر
من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الفاعل في أنزلنا أي آمرين أو من ضمير المفعول
وهو الهاء في أنزلناه أو من الضمير المستتر في حكيم الخامس أنه مفعول منذرين أو مخصوصا
بإضافة نحو في أربعة أيام سواء للسائلين فسواء حال من أربعة لاختصاصها
بالإضافة إلى أيام أو مخصوصا بمعمول غير مضاف إليه نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا
فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصوصا بعطف نحو هؤلاء
ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة أو مسبوقا بنفي نحو وما أهلكنا
من قرية إلا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة
بالنفي وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة
بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة أوجه
يطول ذكرها فإن قلت مقتضى كلام المرادي أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة
بواو الحال قلت إنما يحتاج إليه لدفع الإيهام نحو أو كالذي مر على قرية وهي
خاوية على عروشها أما في النفي فلا لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتا قلت
لا يمتنع أن يكون للشيء مسوغان أو نهي نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا
فمستسهلا حال من امرئ الأول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال
إلى استسهاب والمعنى لا يتعدى امرؤ على امرئ مستسهلا به وقوله وهو قطري بن الفجاءة

Copyright © King Saud University